الأمم المتحدة

A/58/846–S/2004/510

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البنود ٣٧ و ٨٤ و ١٥٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن ويشرفها أن تحيل طيه ردا على الادعاءات الإسرائيلية الواردة في الوثيقة A/58/837-S/2004/465 المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وترجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٣٧ و ٨٤ و ١٥٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

230604 230604 04-39954 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوضح ما يلي ردا على الادعاءات الإسرائيلية الواردة في الوثيقة A/58/837-S/2004/465 المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، التي تضمنت بمجملها تزويرا وتشويها للحقائق وتوجيه اتهامات باطلة ضد بلدي في محاولة يائسة من قبل إسرائيل لتضليل المجتمع الدولي كعادتها، وتبرير إرهابها وعدوانها على الشعب اللبناني واحتلالها للأراضي العربية.

وبينما يواصل المسؤولون الإسرائيليون تقديم ادعاءات فارغة أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق برغبة إسرائيل المزعومة في السلام، فإن استمرار احتلالها للأراضي العربية والإجراءات التعسفية التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وضد لبنان تتناقض بشكل صارخ مع أقوال هؤلاء المسؤولين.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا زالت تواصل نهجها العدواني الذي أدانته الشرعية الدولية مئات المرات. ولا زالت تصعّد الوضع في منطقة الشرق الأوسط وتدفع بالوضع الأمني فيها إلى حافة الانهيار بارتكاب مزيد من المجازر والاغتيالات في الأراضي الفلسطينية، وإطلاق التهديدات الخطيرة ضد سورية، وممارسة سلسلة من الخروقات الاستفزازية والمتمادية شبه اليومية لسيادة لبنان برا وجوا وبحرا بشكل يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ولا يغيب عن المجتمع الدولي أن إسرائيل تنصلت من تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ واستمرت باحتلال الأراضي العربية السورية والفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن وأجزاء من الأراضي اللبنانية منذ عام ١٩٨٢، ولا يغيب عنه أيضا أن الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي لا تحتاج إلى من يذكرها بواقع الاحتلال وظلمه وعدم القبول به لا بل ومقاومته.

إن ما تقوم به إسرائيل من تصعيد خطير في جنوب لبنان إنما يهدف إلى تحويل أنظار المجتمع الدولي عن جرائمها المتمثلة ببناء الجدار العازل التوسعي في الضفة الغربية وسياسة الاغتيالات وبناء المستوطنات وتدمير البيوت والاجتياحات التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة فضلا عن تنفيذها لمخططات أحادية الجانب التفافا منها على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ومن المهم أن نشير إلى أن سجل إسرائيل فيما يتعلق باحترام الشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها ليس هو ذلك السجل المشرف على الإطلاق. فإسرائيل تتحدى الأمم المتحدة وقراراتها منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن. فالقرار ١٨١ المتعلق بالدولة الفلسطينية ما زال حبرا على ورق منذ ذلك التاريخ، والقرار ١٩٤ المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لا يلقى من إسرائيل إلا التحدي والاستنكار، والقراران ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذان يهدفان إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يحاربان من قبل إسرائيل ويواجهان كافة أشكال التحريف والانتهاك. كما أن يد السلام التي مدها العرب في قمة بيروت لعام ٢٠٠٢ واجهتها إسرائيل بارتكاب مذابح جنين ونابلس وسلسلة الاغتيالات الاستفزازية للقيادات الفلسطينية وتدمير الآلاف من منازل المدنيين الفلسطينيين وإطلاق التهديدات ضد سورية ولبنان.

وانطلاقا من ذلك، فإنه يجوز لكل دول العالم أن تتحدث عن الشرعية الدولية وعن تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ما عدا إسرائيل التي أصبحت رمزا للخروج عن الشرعية الدولية وتحدي قراراتها.

إن كل متتبع لقضية الشرق الأوسط وعملية السلام يدرك أن السبيل الوحيد لوقف دوامة العنف هو العودة إلى الشرعية الدولية والالتزام بتنفيذ قراراتها القاضية بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه بالعودة إلى وطنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ والانسحاب من الأجزاء المحتلة في جنوب لبنان والعودة إلى أسس عملية السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١، وذلك بهدف إحلال سلام شامل وعادل يضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

وتود سورية أن تؤكد مرة أخرى التزامها بأسس السلام العادل والشامل التي نصت عليها مرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت لعام ٢٠٠٢، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما أن سورية كانت وما زالت ضد الإرهاب وإرهاب الدولة قولا وفعلا، حيث ساهمت بشكل فعال في التعاون الدولي لمحاربتهما.

وسورية إذ تؤمن بأن مصالح شعبها تقتضي تهدئة الوضع، ليس في جنوب لبنان فحسب، وإنما في الشرق الأوسط، فإنها تلمس بالحقائق والبراهين بأن جهدها هذا لا يزال يصطدم باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وبسياسة التصعيد والتحدي وفرض الأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٣٧ و ٨٤ و ١٥٦ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.